

ويتضمن هذا الأسبوع

- عرضاً لأبرز الأحداث التي حدثت الأسبوع الماضي على الساحة العالمية

- من الصحافة العالمية: «فاو» تحذّر من أثر تغيّر المناخ في إنتاج الغذاء

- تحليل اخباري: ضبابية في النظرة المستقبلية للاستثمار الأوروبي بعد «البريكست»

- تحليل لأداء أسواق المال العالمية وتغيرات أسعار السلع والخامات

تنبيه هام:

أعد هذا التقرير لأغراض التوزيع على أعضاء المركز المصري للدراسات الاقتصادية فقط ولا يجوز نشره أو توزيعه دون موافقة كتابية من إدارة المركز. ولا تعد أي من البيانات أو التحليلات أو المعلومات الواردة بهذا التقرير توصية؛ كما أن ما ورد بالتقرير ليس اعتماداً للجديى التجارية للنشاط موضوع التقرير ولا لقدرة على تحقيق نتائج معينة. وقد تم إعداد هذه البيانات والتحليلات الاستثمارية بناء على وجهة نظر المركز، وتعتمد على معلومات وبيانات تم الحصول عليها من مصادر نعتقد بصحتها وأمانتها، وفي اعتقادنا فإن المعلومات والنتائج الواردة تعتبر صحيحة وعادلة وقت إعدادها، ولا يُعدّ بهذه البيانات كأساس لاتخاذ أي قرار استثماري، والمركز غير مسئول عن أي تبعات قانونية أو استثمارية نتيجة استخدام المعلومات الواردة في هذا التقرير. ونؤكد أن أي أخطاء تكون قد وردت عند إعداد هذه البيانات هي من قبيل المصادفة وغير مقصودة.

أبرز الأحداث على الساحة العالمية

الأسواق الأميركية تلجأ إلى الذكاء الصناعي لكشف المتلاعبين

روبيرتز

تغلّبت برمجيات الذكاء الصناعي على أساتذة الشطرنج وأبطال برامج المسابقات التلفزيونية. التحدي التالي؟ المتلاعبون في سوق الأسهم. فقد أعلنت شركتان لإدارة البورصات عن خطط لاستخدام أدوات الذكاء الصناعي في مراقبة السوق خلال الأشهر المقبلة. وقال المسؤولون بهيئة تنظيمية أميركية، إنهم ليسوا بعيدين عن هذا التوجه. ويأمل المسؤولون التنفيذيون أن تساعد أجهزة الكمبيوتر المزودة بالذكاء الصناعي البشر على كشف المخالفات بسرعة أكبر.

ويستطيع التطبيق، على سبيل المثال، مسح رسائل غرف الدردشة لكشف المباحاة المرعبة أو التهينات في وقت معاملة كبيرة. وقد يكون قادراً أيضاً على كشف مخالفات معقدة بسرعة أكبر مثل عمليات وضع الأوامر السريعة في البورصات، ثم إلغائها لتحريك سعر السهم بشكل مصطنع. وقال توم جيرار، نائب الرئيس التنفيذي لتنظيم السوق بهيئة تنظيم الصناعة المالية (فينرا)، إن الذكاء الصناعي قد يستطيع أيضاً كشف أنواع جديدة من الخداع. وقال "مبعث القلق الأكبر لدينا أن يكون هناك تلاعب ما نحن حتى لا نعلم به، يبدو أن هذه الأدوات قد تستطيع إعطاءنا إطلاقة أفضل على السوق لمثل هذه التصورات المحتملة".

وتنوي «فينرا» اختبار برمجيات الذكاء الصناعي التي طورتها لأغراض الرقابة في العام القادم، في حين تتوقع ناسداك وبورصة لندن استخدامها بنهاية السنة. كما تنوي شركتا إدارة البورصات بيع التكنولوجيا إلى البنوك ومديري الصناديق، بحيث يمكنهم مراقبة معاملاتهم. ويشير الذكاء الصناعي إلى إمكانية أن تحاكي أجهزة الكمبيوتر أنماط السلوك البشري الدقيق مثل فهم اللغة وحل الأحجيات أو حتى تشخيص الأمراض. وتخضع التكنولوجيا للتطوير منذ الخمسينيات، وتستخدم حالياً في بعض التطبيقات العامة، مثل برنامج سيري على هاتف أبل آيفون الذي يستطيع إجراء محادثات وتنفيذ مهام. وفي حين تستخدم الشركات المالية برمجيات الذكاء الصناعي لأداء وظائف شتى من الامتثال إلى انتقاء الأسهم، فإن دورها في الإشراف على السوق بدأ للتو فقط. وقال بيل نوسال، مسؤول تطوير الأعمال في ناسداك، الذي يشرف على جهودها في مجال الذكاء الصناعي، "لم نطلق الآلات من عقابها حقاً فيما يخص جانب الرقابة".

120 مليار دولار عجز موازنات دول الخليج في 2016

كونا

قال بنك الكويت الوطني إن عوائد أدوات الدين السيادية الخليجية استمرت بالتراجع في الربع الثالث من العام الحالي بسبب تحسن الأوضاع الائتمانية وارتفاع أسعار النفط.

وأضاف البنك الوطني في تقريره الصادر عن الدين السيادي لدول مجلس التعاون الخليجي ان نشاط إصدار السندات الخليجية كان قويا في الربع الثالث وذلك مع جهود السلطات لتمويل عجز موازنتها مبينا ان أغلبية الإصدارات كانت للأدوات المحلية تماشياً مع تحسن مستوى السيولة بعد إصدار أدوات عالمية ضخمة في الربع الثاني.

وأوضح التقرير أن عوائد أدوات الدين الخليجية تراجعت في الربع الثالث إثر تحسن الأوضاع المالية وانتعاش أسعار النفط على خلفية وجود مؤشرات بشأن خفض أوبك لمستوى إنتاجها إضافة إلى أن دول مجلس التعاون الخليجي شهدت خلال الربع تنفيذ العديد من التحركات الإصلاحية. وذكر التقرير أن السلطات الخليجية حرصت على تقديم العديد من الحزم الإصلاحية الصارمة لمواجهة عجز موازنتها التي تخطت حاجز 120 مليار دولار في العام 2016 إضافة إلى زيادة الضغوطات على السيولة المحلية.

وأشار التقرير إلى أن نشاط إصدارات أدوات الدين الخليجي ارتفع خلال الربع الثالث بدعم من الإصدارات السيادية إذ بلغ إجمالي الإصدارات 23 مليار دولار خلال الربع محققاً ارتفاعاً في رصيد السندات القائمة بواقع 23 في المئة ليستقر هذا الرصيد عند 360 مليار دولار.

ولفت التقرير إلى أن دول مجلس التعاون الخليجي سعت بشكل مكثف للحصول على تمويل من أسواق الدين العالمية في مطلع العام، إلا أن السندات المحلية تصدرت نشاط إصداراتها في الربع الثالث، مبيناً أن سلطنة عمان كانت الوحيدة بين دول مجلس التعاون الخليجي التي اتجهت للأسواق العالمية بقيمة ملياري دولار.

وبين التقرير أن قطر استطاعت العودة للأسواق المحلية في الربع الثالث لأول مرة خلال العام 2016 بمقرضة 2.5 مليار دولار ما يثبت تحسن مستويات السيولة بعد أن باعت سندات عالمية في الربع الثاني بقيمة 9 مليار دولار.

وقال التقرير إن الإصدارات المحلية في السعودية استمرت بفرض الضغوطات على السيولة المحلية إذ استنزفت العروض الشهرية المحلية للحكومة ما يساوي 11 مليار دولار من البنوك المحلية في الربع الثالث من العام 2016 و57 مليار دولار منذ بداية الإصدار في العام الماضي.

وتوقع تقرير البنك الوطني أن تستمر قوة نمو الدين في دول مجلس التعاون الخليجي موضعاً أن البحرين طرحت سندات عالمية بعد أن فشلت مسبقاً في مطلع العام كما طرحت السعودية أكبر إصدارات في الأسواق الناشئة مجمعة بقيمة 17.5 مليار دولار.

وأشار التقرير إلى أن الكويت ستطرح سندات في الأسواق العالمية في الربع الرابع من العام الحالي أو الربع الأول من العام المقبل بقيمة تصل إلى 10 مليار دولار.

تنبيه هام:

أعد هذا التقرير لأغراض التوزيع على أعضاء المركز المصري للدراسات الاقتصادية فقط ولا يجوز نشره أو توزيعه دون موافقة كتابية من إدارة المركز. ولا تعد أي من البيانات أو التحليلات أو المعلومات الواردة بهذا التقرير توصية؛ كما أن ما ورد بالتقرير ليس اعتمداً للجدوى التجارية للنشاط موضوع التقرير ولا لقدرته على تحقيق نتائج معينة. وقد تم إعداد هذه البيانات والتحليلات الاستشارية بناءً على وجهة نظر المركز، وتعتمد على معلومات وبيانات تم الحصول عليها من مصادر نعتقد بصحتها وأمانتها، وفي اعتقادنا فإن المعلومات والنتائج الواردة تعتبر صحيحة وعادلة وقت إعدادها، ولا يُعدّ بهذه البيانات كأساس لاتخاذ أي قرار استثماري، والمركز غير مسئول عن أي تبعات قانونية أو استثمارية نتيجة استخدام المعلومات الواردة في هذا التقرير. ونؤكد أن أي أخطاء تكون قد وردت عند إعداد هذه البيانات هي من قبيل المصادفة وغير مقصودة.

نيوزيلندا أسهل مكان للاستثمار في العالم

رويتزر

تفوقت نيوزيلندا على سنغافورة لتصبح أسهل بلد يمكن الاستثمار فيه في أحدث تقييم للبنك الدولي بينما تحسن أداء الكثير من الاقتصادات الصاعدة بإجراء إصلاحات مؤيدة للاستثمار.

وفي تقريره السنوي عن الاستثمار تحدث البنك الدولي عن تقليص الضرائب المتصلة بالعمل والقواعد الجديدة التي تسهل عملية دفع الضرائب كأهم أسباب منح نيوزيلندا المركز الأول بعد أن كانت تحتل المركز الثاني .

ودخلت مقدونيا قائمة العشر الأوائل بينما حققت بروناي أعلى معدلات التحسن لتنتقل إلى المركز الثاني والسبعين من المركز الرابع والثمانين . ويتتبع تقرير البنك الدولي التغييرات التنظيمية في 190 دولة فيما يتعلق بالشركات خلال فترة عملها من تسهيل قواعد بدء الأعمال التجارية والحصول على الائتمان إلى حقوق الملكية .

إصدارات سندات مجلس التعاون الخليجي تتجاوز 151 مليار دولار

موقع صحيفة المال

تتوقع وكالة "بلومبرج" الأمريكية، ارتفاع إصدارات دول مجلس التعاون الخليجي الست من السندات السيادية في الأسواق الدولية، إلى أكثر من 151 مليار دولار، قبل نهاية العام الحالي، لتسجل أعلى مستوى في تاريخها ولتتفوق على المستوى القياسي الذي بلغته في عام 2007، عندما قفزت إلى 142 مليار دولار قبل ظهور الأزمة المالية العالمية.

وذكرت الوكالة أن هبوط أسعار البترول، إلى النصف منذ منتصف عام 2014 وحتى الآن، أدى إلى انخفاض إيرادات دول المجلس من الصادرات البترولية، وارتفاع العجز في ميزانياتها العامة، ما أدى إلى وصول السعودية أكبر مصدرة للبترول في العالم لإصدار سندات دولية لأول مرة في تاريخها بـ 17.5 مليار دولار، لتسجل أكبر إصدار في دول الأسواق الناشئة.

وشهدت الإصدارات في أسواق السندات في الدول العربية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، انتعاشا واضحا، خلال العام الحالي، إذ تعتمت حكومات مصر والكويت إصدار سندات قبل نهاية العام الجاري، بعد أن ارتفعت قيمة إصدارات السندات الحكومية في المنطقة خلال النصف الأول من العام إلى 46 مليار دولار، بالمقارنة مع إصدارات بقيمة 27.7 مليار دولار عن نفس الفترة من العام الماضي.

كانت حكومة الدوحة باعت سندات دولية بـ 9 مليار دولار، في مايو الماضي، في أكبر صفقة سندات في الشرق الأوسط. كما باعت سندات بالعملة المحلية 4.6 مليار ريال، في أغسطس الماضي، ومن المتوقع أن تواجه عجزا قدره 4.9% من ناتجها المحلي الإجمالي، كما أن صندوق النقد الدولي أكد في توقعاته السابقة أن دول الخليج المصدرة للبترول لجأت إلى أسواق السندات المحلية والعالمية لسد العجز في ميزانياتها والناجم عن انخفاض إيراداتها البترولية، وأن قيمة إصداراتها قد تصل إلى أكثر من 900 مليار دولار بحلول 2021.

دراسة: الانفصال البريطاني سيقصص نمو ألمانيا 0.25 نقطة مئوية على الأرجح في 2017

رويتزر

ذكرت صحيفة ألمانية محلية أن دراسة أظهرت أن أثر التصويت لصالح خروج بريطانيا من عضوية الاتحاد الأوروبي سيتسبب في تراجع النمو في ألمانيا بواقع 0.25 نقطة مئوية العام القادم.

وجرت العادة على أن تكون الصادرات هي المحرك الذي يعطي زخما للاقتصاد الألماني غير أنها ستهبط على الأرجح بواقع تسعة بالمئة على أساس سنوي في 2017 جراء انخفاض الجنيه الاسترليني حسبما أظهرت الدراسة التي أجراها معهد أي.دبليو كولونيا للأبحاث الاقتصادية والتي استندت إليها صحيفة راينيشي بوست.

وصدرت الشركات الألمانية العام الماضي بضائع تبلغ قيمتها نحو 89 مليار يورو (79 مليار دولار) لبريطانيا مما جعل المملكة المتحدة ثالث أهم وجهة لتصدير المنتجات الألمانية.

وقال الباحثون في أي.دبليو إن تراجع الجنيه الاسترليني مقابل اليورو إلى جانب الانخفاض المتوقع في النمو في بريطانيا سيفودان إلى تقلص النمو في ألمانيا حتى قبل أن تغادر بريطانيا الاتحاد الأوروبي.

وفي الأسابيع القليلة الماضية انخفض الجنيه الاسترليني إلى مستوى قياسي على أساس مرجح بالتجارة بفعل المخاوف بشأن خروج "صعب" لبريطانيا من الاتحاد الأوروبي وموقف متشدد من جانب الاتحاد في المفاوضات التي من المرجح أن تبدأ العام القادم.

وقال الباحثون إن الواردات القادمة إلى ألمانيا ستنقص على الأرجح بنحو 3.5 بالمئة.

تقرير: شركات صينية تشتري أصولاً عالمية بوتيرة أسرع من نظيراتها الأمريكية للمرة الأولى

موقع أرقام

أظهر تقرير نشرته "بلومبرج" أن الشركات الصينية تزيد وتيرة مشترياتها وصفقات الاستحواذ والاندماج على أصول حول العالم بوتيرة أسرع من نظيراتها الأمريكية، وذلك لأول مرة على الإطلاق.

ومن جانبها، أعلنت مجموعة "HNA" الصينية للملاحة والشحن أنها تنوي شراء حصة نسبتها 25% من الشركة التي تدبر فنادق "هيلتون" العالمية "Blackstone Group LP" مقابل 6.5 مليار دولار، كما أعلنت "China Life Insurance" في الثامن عشر من أكتوبر نيتها شراء شركة للخدمات الفندقية مقابل ملياري دولار.

وبدأ تصيد الشركات الصينية لأصول عالمية بالتركيز على شركات منتجة للمواد لتغذية مصانع الصلب ودعم الإنتاج الصناعي والحفاظ على القدرات الإنتاجية للمصانع الصينية.

تنبيه هام:

أعد هذا التقرير لأغراض التوزيع على أعضاء المركز المصري للدراسات الاقتصادية فقط ولا يجوز نشره أو توزيعه دون موافقة كتابية من إدارة المركز. ولا تعد أي من البيانات أو التحليلات أو المعلومات الواردة بهذا التقرير توصية؛ كما أن ما ورد بالتقرير ليس اعتمادا للجدوى التجارية للنشاط موضوع التقرير ولا لقدرته على تحقيق نتائج معينة. وقد تم إعداد هذه البيانات والتحليلات الاستشارية بناء على وجهة نظر المركز، وتعتمد على معلومات وبيانات تم الحصول عليها من مصادر نعتقد بصحتها وأمانتها، وفي اعتقادنا فإن المعلومات والنتائج الواردة تعتبر صحيحة وعادلة وقت إعدادها. ولا يُعدّ بهذه البيانات كأساس لاتخاذ أي قرار استثماري، والمركز غير مسئول عن أي تبعات قانونية أو استثمارية نتيجة استخدام المعلومات الواردة في هذا التقرير. ونؤكد أن أي أخطاء تكون قد وردت عند إعداد هذه البيانات هي من قبيل المصادفة وغير مقصودة.

ومع نمو الصين، تزايدت شهيتها للاستحواذ على أصول أجنبية، ولكنها حولت شركاتها تركيزها نحو العلامات التجارية التكنولوجية التي تحتاجها بكميات كبيرة من اقتصاد بحركة الاستهلاك المحلي أكثر من الصادرات، وهو ما أطلق عليه اسم "الاقتصاد الجديد". وقبل عام 2013، كانت عمليات الاستحواذ تهيمن عليها شركات مملوكة للحكومة الصينية وتسعى لشراء أصول خام الحديد في أستراليا ومنتجي الطاقة من كندا ومناجم النحاس في إفريقيا.

ومن الجدير بالذكر أن أكثر من نصف مشتريات الشركات الصينية كانت على أصول الطاقة والسلع، فيما تركز شركات القطاع الخاص الصينية حالياً على أصول مثل فرق كرة القدم واستوديوهات الإنتاج السينمائي وبيوت الموضة الفرنسية.

أما الشركات المدعومة من الحكومة الصينية، فهي تركز على شراء أصول أجنبية في قطاع التكنولوجيا مثل مصنعي الرقائق الإلكترونية، وهو ما يظهر توجه بكمين للهيمنة عالمياً.

مسؤولية بنك إنجلترا ترى عوائق أمام تعاون الجهات التنظيمية المالية العالمية

روبيرت

قالت مينيوش شفيق نائبة محافظ بنك إنجلترا المركزي إن العقبات التي تعرقل التعاون بين مختلف الجهات التنظيمية المالية في دول العالم ما زالت كبيرة رغم المخاطر المشتركة الكثيرة التي تواجهها.

وذكرت شفيق المسؤولة عن الأسواق المالية في بنك إنجلترا المركزي أنه حتى إذا استطاعت الجهات التنظيمية السيطرة على معدل نمو الإقراض من البنوك المحلية فإن القروض الخارجية مازال لها تأثير كبير فيما يتعلق بخطر نشوب أزمت مالية.

لكن شفيق قالت خلال مؤتمر في هونج كونج استضافه كل من بنك إنجلترا وصندوق النقد الدولي وهيئة النقد في هونج كونج إن الجهات التنظيمية تحجم لأسباب مفهومة عن النظر لما هو أبعد من نطاق اختصاصاتها.

وأضافت "التوزيع غير المتكافئ لفوائد العولمة زاد الشكوك في (جدوى) التعاون الدولي... مجموعة الأدلة اللازمة لتبرير تضمين مصالح الدول الأخرى في وضع السياسة المحلية مجموعة كبيرة لأسباب مفهومة".

التأثير على مصر:

تبرز الأخبار السابقة أن هناك خلا جديداً بدء يظهر على مستوى الأدوات المالية في العالم من خلال عمليات الاحتياطي الإلكتروني والتلاعب في أسواق المال، الأمر الذي بدأ العديد من دول العالم في اتخاذ العديد من الإجراءات للحد منه وزيادة الأدوات المتاحة بصورة غير تقليدية لمواجهة ما يعني ضرورة أن تنتبه مصر لهذا الخطر الجديد سريعا حتى لا تتعرض لمشكلات مماثلة.

ويجب هنا الإشارة إلى تصريحات المسؤولة عن الأسواق المالية في بنك إنجلترا المركزي من أن العقبات التي تعرقل التعاون بين مختلف الجهات التنظيمية المالية في دول العالم ما زالت كبيرة رغم المخاطر المشتركة الكثيرة التي تواجهها، مع التأكيد على أن الجهات التنظيمية تحجم لأسباب مفهومة عن النظر لما هو أبعد من نطاق اختصاصاتها - موضحة أن التوزيع غير المتكافئ لفوائد العولمة زاد الشكوك في (جدوى) التعاون الدولي وهو ما يستدعي استمرار تفعيل الدور المصري لتقريب وجهات النظر في هذا الإطار.

نعيد التأكيد على أن التقلبات التي يشهدها الاقتصاد العالمي مؤخرا تشير إلى تصاعد وتيرة الضغوط على فرص نمو الاقتصاد العالمي وهو ما يستدعي تعزيز الإجراءات المصرية الهادفة إلى نمو الاقتصاد وبتنظيم على وجه الخصوص تنمية حجم الإنتاج الداخلي خاصة فيما يخص قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة في ظل تصاعد وتيرة الركود المتوقع في بريطانيا وتحولات تحركات التدفقات النقدية الاستثمارية عالمياً إلى جانب ظهور حرب تجارية متصاعدة بين الولايات المتحدة والصين في ظل تباطؤ النمو الاقتصادي العالمي. لذلك يتعين على مصر التحرك بصورة أكبر لتشجيع معدلات الاستهلاك الداخلي مع دعم تواجدها في الأسواق الإقليمية العربية والأفريقية على حد سواء لاقتناص حصص سوقية أكبر على المدى المتوسط والاستفادة من الاتفاقيات التجارية المشتركة مع تلك البلدان.

نري ضرورة أن تبدأ مصر في تفعيل المعالجات الجارية تنفيذها من خلال حزم من البرامج الاقتصادية التي تركز على ضبط الانفاق الحكومي وترشيد الاستهلاك والتركيز على قطاعات اقتصادية إنتاجية محددة وإنعاش بعض القطاعات الاقتصادية الاستثمارية المهمشة، فجميعها كفيلة بتخفيف حجم العجز وبتحسين قدرة الاقتصاد.

كما ينبغي الانتباه إلى أن الارتباط الاقتصادي والتجاري المصري الخليجي هو ارتباط استراتيجي و مما يستدعي تطوير مفاهيم التكامل به وعدم الاكتفاء بالوضع القائم الحالي؛ إقامة مناطق اقتصادية مشتركة وتوسيع نطاق اتفاقيات التبادل التجاري وإدخال قطاعات جديدة بها مثل الخدمات وإقامة صناعات مشتركة تخصص للإحلال محل الواردات في المنطقة العربية وتعتمد على الخامات والتنوع الاقتصادي المصري الخليجي سوف يكون بمثابة أساس اقتصادي لتطوير العلاقات التجارية والاقتصادية خلال الفترة القادمة.

تنبيه هام:

أعد هذا التقرير لأغراض التوزيع على أعضاء المركز المصري للدراسات الاقتصادية فقط ولا يجوز نشره أو توزيعه دون موافقة كتابية من إدارة المركز. ولا تعد أي من البيانات أو التحليلات أو المعلومات الواردة بهذا التقرير توصية؛ كما أن ما ورد بالتقرير ليس اعتماداً للجدوى التجارية للنشاط موضوع التقرير ولا لقدرته على تحقيق نتائج معينة. وقد تم إعداد هذه البيانات والتحليلات الاستثمارية بناء على وجهة نظر المركز، وتعتمد على معلومات وبيانات تم الحصول عليها من مصادر نعتقد بصحتها وأمانتها، وفي اعتقادنا فإن المعلومات والنتائج الواردة تعتبر صحيحة وعادلة وقت إعدادها. ولا يُعد بهذه البيانات كأساس لاتخاذ أي قرار استثماري، والمركز غير مسئول عن أي تبعات قانونية أو استثمارية نتيجة استخدام المعلومات الواردة في هذا التقرير. ونؤكد أن أي أخطاء تكون قد وردت عند إعداد هذه البيانات هي من قبيل المصادفة وغير مقصودة.

من الصحافة العالمية: «فاو» تحذر من أثر تغيير المناخ في إنتاج الغذاء

صحيفة «الحياة»

فيما يلتزم المجتمع الدولي، عند اعتماد أهداف خطة التنمية المستدامة لعام 2030 واتفاق باريس لمكافحة التغير المناخي، بإحداث تغييرات تحويلية ومستدامة لمواجهة تحد غير مسبوق يتمثل في القضاء على الجوع والفقر مع معالجة الآثار المترتبة عن تغير المناخ، وإذ يتعين تحويل الالتزام السياسي إلى إجراءات ملموسة، تقدم النسخة الأحدث من «تقرير حالة الأغذية والزراعة» لمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (فاو)، أدلة على ما يترتب عن تغير المناخ في الحاضر والمستقبل من آثار على الزراعة والأمن الغذائي. واستناداً إلى هذه الأدلة، يمضي التقرير الذي يُنشر اليوم في ختام نشاطات المنظمة في روما لمناسبة اليوم العالمي للأغذية، في عرض المؤسسات والسياسات التحويلية التي يمكن أن تُيسر استجابة فاعلة لمواجهة تغير المناخ.

وفي التقرير الذي قدّم له المدير العام لـ «فاو»، جوزيه غرازيانو دا سيلفا، «أن تغير المناخ يؤثر فعلاً في الزراعة والأمن الغذائي. وما لم تتخذ إجراءات عاجلة، ستكون ملايين أخرى من الناس معرضة لخطر الجوع والفقر. وستشهد الإنتاجية الزراعية تراجعاً إذا لم يتم التصدي لتغير المناخ، وستكون هناك عواقب وخيمة على الأمن الغذائي. فنقص الإمدادات الغذائية يمكن أن يتسبب في حدوث زيادات هائلة في أسعار الأغذية، وسيؤدي تزايد تغير المناخ إلى تفاقم تقلب الأسعار. وسيتأثر ملايين الأشخاص من ذوي الدخل المنخفض في شكل مباشر، في الأقاليم التي تشهد أصلاً معدلات عالية من الجوع والفقر».

ويرى التقرير أن من شأن نهج «سير الأمور على النحو المعتاد»، أن يزيد من عدد الفقراء بما يتراوح بين 35 و122 مليون شخص بحلول عام 2030، قياساً إلى مستقبل من دون تغير في المناخ. وتتمثل الفئات الأشد تضرراً في السكان الذين يعيشون في المناطق الفقيرة في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، خصوصاً الذين يعتمدون على الزراعة.

تحولات عميقة

ولتعزيز المنافع المشتركة المتأتبة من جهود التكيف مع تغير المناخ والتخفيف من آثاره، يلفت التقرير إلى «أن هناك حاجة إلى إحداث تحولات عميقة في نظم الزراعة والأغذية. وتنبغي إعادة توجيه سياسات التنمية الزراعية والريفية من أجل تعزيز اعتماد ممارسات مستدامة في مجالات الإنتاج الزراعي وإدارة الموارد الطبيعية وسلوك المستهلكين. وبنبغي، لدى القيام بذلك، إيلاء اهتمام خاص لقراءة 475 مليون مزارع من أصحاب الحيازات الصغيرة من ذوي الدخل المنخفض، الذين غالباً ما تكون فرص وصولهم إلى التكنولوجيات والأسواق والائتمان محدودة للغاية. وهم في حاجة عاجلة إلى الدعم للتكيف مع تغير المناخ وإدارة الأخطار ذات الصلة. فمن دون بناء القدرة على الصمود في زراعة أصحاب الحيازات الصغيرة من خلال الاعتماد الواسع النطاق لممارسات مستدامة في مجالات الأراضي والمياه ومصايد الأسماك والغابات، لا يمكن القضاء على الجوع».

وكتب دا سيلفا الذي أدار نشاطات «فاو» في حضور رئيس الوزراء الإيطالي ماتيو رينزي: «ينبغي للمجتمع الدولي أن يتصدى لتغير المناخ اليوم، بما يُمكن الزراعة والغابات ومصايد الأسماك من اعتماد ممارسات مراعية للمناخ. وهذا سيحدد ما إذا كانت البشرية ستوقّق في استئصال شأفة الفقر والجوع بحلول عام 2030، وإنتاج الأغذية للجميع. فسير الأمور على النحو المعتاد ليس خياراً. ولطالما شكّلت الزراعة حلقة الوصل بين الموارد الطبيعية والنشاط البشري. وهي اليوم تحمل في ثناياها مفتاح رفع تحديين من أكبر التحديات التي تواجهها البشرية، وهما: القضاء على الفقر والحفاظ على ممر مناخي مستقر يمكن أن تزدهر فيه الحضارة».

تنبيه هام:

أعد هذا التقرير لأغراض التوزيع على أعضاء المركز المصري للدراسات الاقتصادية فقط ولا يجوز نشره أو توزيعه دون موافقة كتابية من إدارة المركز. ولا تعد أي من البيانات أو التحليلات أو المعلومات الواردة بهذا التقرير توصية؛ كما أن ما ورد بالتقرير ليس اعتماداً للجدوى التجارية للنشاط موضوع التقرير ولا لقدرته على تحقيق نتائج معينة. وقد تم إعداد هذه البيانات والتحليلات الاستشارية بناء على وجهة نظر المركز، وتعتمد على معلومات وبيانات تم الحصول عليها من مصادر نعتقد بصحتها وأمانتها، وفي اعتقادنا فإن المعلومات والنتائج الواردة تعتبر صحيحة وعادلة وقت إعدادها، ولا يُعد بهذه البيانات كأساس لاتخاذ أي قرار استثماري، والمركز غير مسئول عن أي تبعات قانونية أو استثمارية نتيجة استخدام المعلومات الواردة في هذا التقرير. ونؤكد أن أي أخطاء تكون قد وردت عند إعداد هذه البيانات هي من قبيل المصادفة وغير مقصودة.

وفي التقرير الذي حصلت «الحياة» على نسخته العربية، «أن قطاعات الزراعة تؤدي دوراً محورياً في التخفيف من آثار تغير المناخ، فالزراعة والغابات وتغيرات استخدام الأراضي تتسبب في خمسة انبعاثات غازات الاحتباس الحراري في العالم». ويتناول التقرير مجموعة واسعة من الخيارات لجعل نظم الزراعة والأغذية قادرة على الصمود أمام تغير أنماط المناخ مع الحد في الوقت ذاته من الآثار البيئية. لكنه يُقر بأن الحلول ليست كلها بالضرورة مفيدة للجميع. إذ ستكون هناك حاجة إلى القيام بخيارات صعبة وبتنازلات.

قادرة على الصمود

وفي ظل مناخ متغير، أضافت «فاو» في التقرير: «يمكن قطاعات زراعية قادرة على الصمود إحداث تغيير تحولي بالنسبة إلى أشد الناس فقراً في العالم، ومساعدتهم على تحسين دخلهم وفرص حصولهم على الأغذية. وإن اعتماد ممارسات إدارة محسنة سيساعد في تخفيض عدد الأشخاص الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي إلى حد كبير. لكن في حين أن مبادرات التكيف المصممة في شكل جيد يمكن أن تؤدي إلى عائدات أعلى على المديين المتوسط والطويل، سيتعين تقليل الحواجز التي تعترض سبيل اعتماد الممارسات الذكية مناخياً، خصوصاً بالنسبة إلى أصحاب الحيازات الصغيرة والنساء المزارعات».

ولا سبيل إلى تحقيق منافع دائمة إلا إذا كانت مدعومة بالسياسات والأطر المؤسسية وآليات تمويل الاستثمار المناسبة، وفق التقرير الذي أكد «أن التزامات اتفاق باريس تدعم إجراء عملية تحول عالمية نحو أغذية وزراعة مستدامتين، لكنها تحتاج إلى العمل على جبهة واسعة النطاق أخذت البلدان، في إطار مساهمتها المعترمة المحددة وطنياً، على عاتقها التزامات قوية ببذل جهود في مجالي التكيف مع تغير المناخ والتخفيف من آثاره في قطاع الزراعة». وهذا يعني أنه سيتعين إدراج الآليات القائمة المتعلقة بالتصدي لتغير المناخ في السياسات الأوسع الخاصة بالزراعة والأمن الغذائي والتغذية. وستكون هناك حاجة إلى إعادة موازنة السياسات في مجالات، مثل تدابير الدعم الزراعي، والطاقة، والتغذية، واستهلاك الأغذية من أجل تيسير عملية الانتقال إلى نظم مستدامة للزراعة والأغذية. وفي موازاة إحداث تغييرات في السياسات، ستكون هناك حاجة إلى تلقي الدعم من آليات تمويل الاستثمار والأطر المؤسسية».

التأثير على مصر:

على مصر الانتباه منذ بداية الموسم الزراعي إلى ضرورة تخطيط المستهدفات الزراعية وفقاً للمتغيرات التي ظهرت على الساحة العالمية. فبالنسبة للإنتاج العالمي من الحبوب، فإن المستوى المتوقع من الإنتاج العالمي يعني استمرار النمو بمعدلات أقل من التوجه العام لموسم ثالث على التوالي، ويعبر ذلك عن استمرار التأثير السلبي للأحوال الجوية الشاذة الناجمة عن ظاهرة «النينو» في نصف الكرة الجنوبي حيث تقدم الموسم أكثر، وهو ما يستلزم اتخاذ خطوات جادة لإنتاج أنواع جديدة من الأرز و الحبوب أقل استهلاكاً للمياه وأعلى في الإنتاجية مع وضع ضوابط مشددة لعمليات الزراعة وحجم المنزرع من محاصيل الحبوب خاصة الأرز.

ويجب أن يشمل البعد التخطيطي هنا الانتباه إلى أن الأوضاع في آسيا قد تدفع بأسعار السلع الغذائية للارتفاع عالمياً في الموسم الجديد مما سيزيد العبء على المواطن ويستدعي اتخاذ إجراءات استباقية للحد من تأثير ذلك على الأسعار وعلى معدلات التضخم محلياً خاصة وأنه من المتوقع زيادة الاستهلاك العالمي من الحبوب. وتستلزم هذه المتغيرات أن تقوم الدولة بتكوين مخزون استراتيجي من الحبوب خاصة الأرز منذ بداية الموسم لضمان المرونة السعرية في الأسواق بالإضافة إلى الإعلان قبل بداية العام عن السياسة التصديرية و حجم ما سيسمح بتصديره وضوابطه وآلياته لضمان عدم حدوث المشكلات التي تحدث كل موسم نتيجة التقلبات السعرية والتي من المتوقع استمرارها خلال العام الحالي.

تنبيه هام:

أعد هذا التقرير لأغراض التوزيع على أعضاء المركز المصري للدراسات الاقتصادية فقط ولا يجوز نشره أو توزيعه دون موافقة كتابية من إدارة المركز. ولا تعد أي من البيانات أو التحليلات أو المعلومات الواردة بهذا التقرير توصية؛ كما أن ما ورد بالتقرير ليس اعتماداً للجدوى التجارية للنشاط موضوع التقرير ولا لقدرته على تحقيق نتائج معينة. وقد تم إعداد هذه البيانات والتحليلات الاستشارية بناء على وجهة نظر المركز، وتعتمد على معلومات وبيانات تم الحصول عليها من مصادر نعتقد بصحتها وأمانتها، وفي اعتقادنا فإن المعلومات والنتائج الواردة تعتبر صحيحة وعادلة وقت إعدادها، ولا يُعد بهذه البيانات كأساس لاتخاذ أي قرار استثماري، والمركز غير مسئول عن أي تبعات قانونية أو استثمارية نتيجة استخدام المعلومات الواردة في هذا التقرير. ونؤكد أن أي أخطاء تكون قد وردت عند إعداد هذه البيانات هي من قبيل المصادفة وغير مقصودة.

تحليل اخباري: ضبابية في النظرة المستقبلية للاستثمار الأوروبي بعد «البريكست»

صحيفة الشرق الأوسط/ خدمة «نيويورك تايمز»

كان تصويت بريطانيا في الاستفتاء على الخروج من الاتحاد الأوروبي، بمثابة سحاب يخيم على النظرة المستقبلية السياسية في المنطقة؛ وهو ما زاد من ضبابية النظرة المستقبلية فيما يتعلق بالاقتصاد والاستثمار. ولا يزال من السابق لأوانه، حتى بعد مرور ثلاثة أشهر على التصويت، إدراك حجم تأثير خروج بريطانيا من الاتحاد على الظروف الاقتصادية وقطاع الأعمال، كما أوضح مستشارون في الاستثمار، حيث أقرّوا باستعادة الهدوء، لكنهم في الوقت ذاته حذروا من استمرار وجود مخاطر على الأعمال في أوروبا، وبريطانيا بوجه خاص، على المدى الطويل، يجعل المستثمرين يواجهون مخاطر أيضاً.

وقال آلان مودي، رئيس استراتيجية الاستثمار في «سوسيتيه جنرال برايفت بانكينغ هامبرز»، إن النظرة المستقبلية للاستثمار باتت «إيجابية بدرجة أقل كثيراً». وإلى أن تصبح الأمور واضحة أمام الشركات بشأن العلاقة طويلة الأمد مع الاتحاد الأوروبي، سوف يرجئون القيام باستثمارات، على حد قوله. وأضاف «من غير المنطقي القيام بأمر غير ذلك إلى أن يعلموا شكل السوق الذي سيتعاملون معها».

وترى سارة كيتيرير، مديرة صندوق «كوزواي إنترناشونال فاليو» أنه «من جهة الاستثمار، كل شيء بات مؤجلاً». وأوضحت أنه نتيجة لذلك، كانت توقعاتها وافتراضاتها متحفظة للغاية» بشأن الأحوال في بريطانيا، وتوقعت حدوث ركود بسيط خلال عام 2017.

وليست سارة فقط من ترى ذلك، كما أن الأمر لا يقتصر على بريطانيا، حين يتعلق بعواقب خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي. وحذر مصرف «باركليز البريطاني» من احتمال أن يتسبب خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي في هبوب رياح عكسية على الاقتصاد في بريطانيا وأوروبا خلال الأشهر المقبلة. ومع تسليط مصرف «باركليز» الضوء على استطلاعات توضح تراجع ملحوظ لخطط الشركات الخاصة بالاستثمار، وتآكل كذا تراجع ثقة المستهلك، يتوقع أن يشهد الاقتصاد البريطاني ركوداً وتراجعاً قريباً.

أما بالنسبة إلى أوروبا بوجه عام، فصرح المصرف في تقرير عن الاقتصاد خلال شهر أغسطس «نتوقع المزيد من التباطؤ في النمو حتى نهاية العام، حيث يؤثر الخروج من الاتحاد الأوروبي في الثقة، والاستهلاك الخاص، والاستثمار». وأوضح التقرير، أنه تم التكتف على رد الفعل تجاه التصويت في البيانات الاقتصادية الخاصة بالمنطقة، وكذلك على البيانات الخاصة بالثقة، لكن جاء في التقرير أن «أكثر العناصر المستقبلية توضح استمرار التراجع، وتوقع تأثر الثقة بشكل أكبر خلال الأشهر المقبلة. من المرجح أن تؤثر حالة الغموض في الاستثمار، وتؤدي إلى تكون حلقة سلبية من رد الفعل في سوق العمل والاستهلاك الخاص».

كان رد الفعل الأولي للتصويت على الخروج من الاتحاد الأوروبي أكثر وضوحاً، حيث توقع الكثيرون أن يكون تأثير الخروج من الاتحاد الأوروبي على البلاد، والمنطقة، وخارجها، مروعاً. وكانت النتيجة هي تراجع في أسواق الأوراق المالية، والعملات، في كل مكان تقريباً. وتراجع مؤشر مورغان ستانلي الأوروبي للأسواق الناشئة بنسبة 13 في المائة خلال يومي التداول التاليين لاستفتاء 23 يونيو، وكذلك تراجع مؤشر مورغان ستانلي للأسواق الناشئة لأسواق الأوراق المالية البريطانية، بنسبة 15.7 في المائة. ويتم احتساب المؤشرين بالدولار؛ لذا تشمل هذه الأرقام انخفاض الأسهم، وكذلك انخفاض قيمة اليورو، والجنيه الإسترليني مقابل الدولار.

مع ذلك في غضون أسبوع، استعاد المؤشران أكثر من نصف الخسائر، رغم عدم وضوح الرؤية. وتولت رئيسة الوزراء البريطانية الجديدة المسؤولية، وتعهدت باحترام قرار مغادرة التكتل المكون من 28 دولة، لكن لا يزال كل شيء يتعلق بمغادرة بريطانيا معلقاً في الهواء. لم تتغير النظرة المستقبلية، وتغيرت فقط مشاعر الناس تجاهها. واستقرت الأسواق في المنطقة، مما يساعد المستثمرين الذين يغامرون بالاستمرار، وارتفعت الصناديق المالية المتخصصة في الأسهم الأوروبية بنسبة 5.3 في المائة خلال الربع الثالث، وذلك بحسب شركة «مورنينغ ستار» للأبحاث. مع ذلك لا يزال توجه المستثمرين والأعمال من هذه النقطة غامضاً.

والذي يجعل من الصعب قياس النظرة المستقبلية للوضع بعد الاستفتاء بالنسبة للأعمال، هو عدم توضيح بريطانيا بعد لكيفية احترامها نتيجة الاستفتاء. وأشار تقرير صادر عن شركة «بروين دولفين» البريطانية لإدارة الثروة، إلى أن الحكومة الجديدة برئاسة تيريزا ماي سيتعين عليها أن تكون في غاية الحرص عند محاولتها الإبقاء على البلاد في السوق الأوروبية المفردة للسلع والخدمات، مع فرض قيود على الهجرة. قد يتضح كيفية تحقيق ذلك خلال الربيع المقبل، وقالت ماي في وقت سابق من الشهر الحالي، إن بريطانيا ستستعين بالمادة 50 خلال شهر مارس (أذار)، وهي مادة في معاهدة الاتحاد الأوروبي تحكم عملية مغادرة أي بلد للاتحاد.

تنبيه هام:

أعد هذا التقرير لأغراض التوزيع على أعضاء المركز المصري للدراسات الاقتصادية فقط ولا يجوز نشره أو توزيعه دون موافقة كتابية من إدارة المركز. ولا تعد أي من البيانات أو التحليلات أو المعلومات الواردة بهذا التقرير توصية؛ كما أن ما ورد بالتقرير ليس اعتماداً للجدوى التجارية للنشاط موضوع التقرير ولا لقدرته على تحقيق نتائج معينة. وقد تم إعداد هذه البيانات والتحليلات الاستشارية بناء على وجهة نظر المركز، وتعتمد على معلومات وبيانات تم الحصول عليها من مصادر نعتقد بصحتها وأمانتها، وفي اعتقادنا فإن المعلومات والنتائج الواردة تعتبر صحيحة وعادلة وقت إعدادها. ولا يُعدّ بهذه البيانات كأساس لاتخاذ أي قرار استثماري، والمركز غير مسئول عن أي تبعات قانونية أو استثمارية نتيجة استخدام المعلومات الواردة في هذا التقرير. ونؤكد أن أي أخطاء تكون قد وردت عند إعداد هذه البيانات هي من قبيل المصادفة وغير مقصودة.

ويتضح أثر وجود قلق بين رجال الأعمال في استطلاع الرأي، الذي أجراه المصرف المركزي البريطاني عقب الاستفتاء، حيث أوضح أن الشركات ترى أن للاستفتاء أثرًا سلبيًا بوجه عام في إنفاق رأس المال، والتوظيف، والدوران خلال العام المقبل. وأضاف التقرير «تراجعت نوايا التوظيف والاستثمار بشكل مطلق؛ مما يشير إلى توقعات بحدوث تغييرات طفيفة في أعداد العاملين، وإنفاق رأس المال خلال الفترة التي تتراوح بين ستة أشهر و12 شهرًا».

ويعتزم جيمس هانت، مدير صندوق «توكفيل إنترناشونال فاليو»، منح الثقة للاقتصاد، والأسهم في بريطانيا، وباقي أنحاء أوروبا رغم الشكوك فيما يتعلق بأمر مغادرة بريطانيا للاتحاد الأوروبي، عندما يحدث أو إذا حدث. وقال هانت «رد فعل السوق مبالغ فيه؛ فقد لا تخرج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي. هناك طرق كثيرة يمكن أن تساعد حكومة المملكة المتحدة في الحلولة دون حدوث ذلك» من خلال ما تطلبه، وتوقيته، في مفاوضاتها مع الاتحاد الأوروبي. وفي حال الاتجاه نحو الخروج من الاتحاد الأوروبي قال «سيكون في البداية هناك تأثير متوسط على المملكة المتحدة، ثم ستتحسن الأمور بعد ذلك كما أعتقد». وأضاف «سيكون هناك تأثير محدود في الاقتصاد الأوروبي، وأمل أن يكون ذلك حافزا آخر لأوروبا للإسراع بإجراء إصلاحات هيكلية يرونها لازمة».

وانتظرت بعض مؤسسات الأعمال، والمستثمرون في أوروبا، لسنوات كثيرة مبادرات حكومية تحد من العقوبات التنظيمية، وتجعل العمالة أرخص، وتزيد مرونة التوظيف، وهو ما من شأنه تحسين القدرة التنافسية، وزيادة النمو الاقتصادي.

كان احتمال خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي قادرًا على جعل القادة السياسيين يفكرون بوضوح أكبر في الأمور المهمة، لكن قالت سارة كينيرين إن الكثير من الشركات الكبرى قد سأمت الانتظار، وتتجه نحو القيام بتغييرات خاصة بها. وتضيق هذه الحقيقة في خضم حالة الخوف من عوامل مثل خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي؛ مما يعد بفرص استثمار كبيرة راسخة خاصة في كبرى الشركات الأوروبية، والشركات متعددة الجنسيات في قطاعات هشة اقتصاديا بحسب ما ترى.

وأضافت «ربما سيكون علينا الانتظار قليلا ريثما تقوم الحكومات بإعادة الهيكلة، لكن هذه الشركات لن تنتظر. نحن نحب حقًا تلك الشركات الدورية التي تتمتع بتنافسية عالمية، حيث تتم إدارتها بطريقة جيدة، وأقل تكلفة» من أسهم نظرائها من الشركات الأميركية.

انتشر تفضيل الشركات البريطانية الكبرى، التي تحقق أرباحا في الخارج، حيث يحب هانت شركة «دياغو» الموردة للمشروبات على سبيل المثال. وقال «التدفق النقدي بها عالمي، والتصور الخاص بعلاقتها بالمملكة المتحدة أكبر من العلاقة الفعلية».

ومن شأن تحقيق عائد متنوع عالمي أن يحصن تلك الشركات من ضعف الجنيه الإسترليني، وهو تطور يمنح المستوردين البريطانيين ميزة تنافسية كبيرة في مواجهة أقرانهم في الأماكن الأخرى نظراً لانخفاض سعر السلع والخدمات البريطانية المقدمة للعملاء الأجانب، على حد قول مودي من «سوسيتيه جنرال». ويمثل هذا سببا رئيسياً لتفضيل الشركات البريطانية الكبرى. ويوصي بقطاع الرعاية الصحية، والقطاع الاستهلاكي، في دائرة الاتحاد الأوروبي. ينبغي أن تستفيد الأسهم الاستهلاكية من استمرار التراجع في التوظيف، وتحسن فرص الحصول على قروض مصرفية على حد قوله. وبالنظر في وضع السوق بشكل أكثر شمولاً، يتوقع أن يتفوق أداء الأسهم الأميركية على الأسهم الأوروبية، في حين يكون وضع الأسهم البريطانية أفضل من غيرها في أوروبا.

وقالت سارة كينيرين، إنها تأمل كثيراً في الشركات المالية البريطانية. وأثر خفض المصرف البريطانية المركزي لسعر الفائدة بعد خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي بشكل كبير على أسهمها، وتعتمد أرباح المصارف على الفرق بين سعر فائدة الاقتراض وسعر فائدة الإقراض، الذي تراجع مع انخفاضها، وتعتمد أرباح شركات التأمين على الدخل المدفوع على السندات التي تستثمر فيها أقساط التأمين التي يدفعها أصحاب بوالص التأمين. مع ذلك، ترى أن أسهم المصارف، وشركات التأمين تراجعت بشدة إلى حد المخاطرة. وتحب سارة شركتي التأمين البريطانيين «برودينتال» و«أيفا». وقالت إنه من بين الشركات البريطانية متعددة الجنسيات شركة الطاقة «شيل» هي الأفضل بالنسبة إليها نظراً لثبات العائد المرتفع على سهمها الذي يقترب من 7 في المائة.

مع ذلك، لا يمكن أن تتضح قيمة وجود أي سهم أوروبي إلا إذا انقشع الضباب المحيط بخروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي. وتذكر سارة المستثمرين بأن هذا الأمر قد يستغرق بعض الوقت. وأضافت «لقد زال أثر الصدمة الأولى» منذ الاستفتاء، لكن «لم يستقر الوضع في المملكة المتحدة بعد؛ فلا يزال الطريق طويلاً».

تنبيه هام:

أعد هذا التقرير لأغراض التوزيع على أعضاء المركز المصري للدراسات الاقتصادية فقط ولا يجوز نشره أو توزيعه دون موافقة كتابية من إدارة المركز. ولا تعد أي من البيانات أو التحليلات أو المعلومات الواردة بهذا التقرير توصية؛ كما أن ما ورد بالتقرير ليس اعتماداً للجدوى التجارية للنشاط موضوع التقرير ولا لقدرته على تحقيق نتائج معينة. وقد تم إعداد هذه البيانات والتحليلات الاستشارية بناء على وجهة نظر المركز، وتعتمد على معلومات وبيانات تم الحصول عليها من مصادر نعتقد بصحتها وأمانتها، وفي اعتقادنا فإن المعلومات والنتائج الواردة تعتبر صحيحة وعادلة وقت إعدادها، ولا يُعد بهذه البيانات كأساس لاتخاذ أي قرار استثماري، والمركز غير مسئول عن أي تبعات قانونية أو استثمارية نتيجة استخدام المعلومات الواردة في هذا التقرير. ونؤكد أن أي أخطاء تكون قد وردت عند إعداد هذه البيانات هي من قبيل المصادفة وغير مقصودة.

التأثير على مصر:

إن تأثير خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي كما يرى العديد من المصادر لن يقف عند حدود أوروبا، ولكنه سيصل بلا أدنى شك إلى دول عديدة بالعالم من بينها مصر، والتي تتمتع بشراكات تجارية مع الاتحاد الأوروبي، ولكن حتى الآن هذا التأثير غير محسوب عواقبه على الاقتصاد المصري. فهناك تساؤلات حول موقف صادرات الدول المختلفة - ومنها مصر - للاتحاد الأوروبي، ومدى التزام بريطانيا بالاتفاقيات الدولية المبرمة في إطار الاتحاد الأوروبي وأهمها اتفاقية الشراكة الأوروبية، وهل سيتم الخروج من لحظة الاستفتاء أم سوف يؤجل لفترة بعدها.

لهذا هناك ضرورة لمراجعة بنود الصادرات المصرية للأسواق الأوروبية وقياس مدى إمكانية إحلالها نتيجة قرار الانفصال أو وجود فرص أكبر لتصدير سلع وخدمات مصرية مقابل سلع وخدمات إنجليزية كانت تحصل على ميزة تفضيلية نتيجة وجود بريطانيا في الاتحاد الأوروبي مع ضرورة مراقبة أداء البورصة المصرية والتعاملات فيها بصورة دقيقة خلال الفترة الحالية خاصة وأن هناك أسهما مصرية مدرجة ببورصة لندن وإعداد بدائل سريعة للتعامل مع أي اضطرابات محتملة قد تحدث في حالة صدور القرار البريطاني بالانفصال لتحجيم أثرها على البورصة المصرية.

كما أن قرار الانفصال قد يؤدي إلى خروج استثمارات من بريطانيا للبحث عن ملاذات آمنة ومن ضمنها استثمارات خليجية. وقد يكون متاحا لمصر، في حالة إعداد خطة عاجلة، اجتذاب جانبا منها مع التنويه إلى أن اتساع الفجوة التضخمية بين مصر وشركائها التجاريين الرئيسيين بالاتحاد الأوروبي من شأنه أن يؤدي إلى مزيد من ارتفاع سعر الصرف الفعلي الحقيقي، وبالتالي، استمرار إيذاء الصادرات السلعية. لهذا، يجب الإسراع في الإجراءات الاقتصادية على فترة زمنية مناسبة للتحسين من بيئة الاستثمار ككل بشكل ملحوظ.

ووفقا لتقارير دولية، فإن خروج بريطانيا من الاتحاد سيحرمها من الحق في اتخاذ قرارات مهمة في الشأن التجاري وستكون أقل جاذبية لاستقطاب الاستثمار الخارجي ولن يؤخذ برأيها في قرارات السوق الأوروبية المفتوحة للخدمات الإلكترونية والمالية والتجارية وغيرها. والخروج من الاتحاد سيزعزع الاستقرار في أوروبا التي تظل بريطانيا سوقها الأساسية في الخدمات المالية والمصرفية بخلاف حجم التبادلات التجارية.

تنبيه هام:

أعد هذا التقرير لأغراض التوزيع على أعضاء المركز المصري للدراسات الاقتصادية فقط ولا يجوز نشره أو توزيعه دون موافقة كتابية من إدارة المركز. ولا تعد أي من البيانات أو التحليلات أو المعلومات الواردة بهذا التقرير توصية؛ كما أن ما ورد بالتقرير ليس اعتمادا للجدي التجارية للنشاط موضوع التقرير ولا لقدرته على تحقيق نتائج معينة. وقد تم إعداد هذه البيانات والتحليلات الاستثمارية بناء على وجهة نظر المركز، وتعتمد على معلومات وبيانات تم الحصول عليها من مصادر نعتقد بصحتها وأمانتها، وفي اعتقادنا فإن المعلومات والنتائج الواردة تعتبر صحيحة وعادلة وقت إعدادها، ولا يُعد بهذه البيانات كأساس لاتخاذ أي قرار استثماري، والمركز غير مسئول عن أي تبعات قانونية أو استثمارية نتيجة استخدام المعلومات الواردة في هذا التقرير. ونؤكد أن أي أخطاء تكون قد وردت عند إعداد هذه البيانات هي من قبيل المصادفة وغير مقصودة.

أداء الأسواق العالمية خلال الاسبوع

(رويترز) (موقع أرقام)

انخفضت مؤشرات الأسهم الصينية خلال تداولات الجمعة، لكنها حققت مكاسب للأسبوع الثالث على التوالي مع تزايد أرباح الشركات ووسط تفاؤل بتدفق مزيد من رؤوس الأموال إلى سوق الأسهم.

وسجل المؤشر المركب أعلى مستوى له في تسعة أشهر الثلاثاء الماضي وسط تفاؤل المستثمرين باستقرار الاقتصاد الصيني، مع تكهنات بتحول المزيد من رؤوس الأموال إلى سوق الأسهم بدلاً من القطاع العقاري، في ظل مجهودات الحكومة لكبح أسعار المنازل.

واستفادت الأسهم الصينية على مدار الأسبوع من مكاسب الشركات المنتجة للفحم، تزامناً مع تراجع الحكومة عن إجراءات خفض الطاقة الإنتاجية للقطاع. وفي ختام التداولات، انخفض مؤشر "شنغهاي" المركب بنسبة 0.25% إلى 3104 نقاط، لكنه حقق مكاسب أسبوعية بنسبة 0.4%.

كما ارتفعت مؤشرات الأسهم اليابانية في ختام تداولات يوم الجمعة، مدعومة بتراجع قيمة الين أمام الدولار وتزامناً مع صدور بيانات اقتصادية متباينة. وأظهرت البيانات الرسمية انخفاض أسعار المستهلكين في اليابان خلال سبتمبر بنسبة 0.5%، لتسجل تراجعاً للشهر السابع على التوالي.

فيما تراجع إنفاق الأسر بنسبة 2.1% على أساس سنوي، ليسجل أيضاً انخفاضاً للشهر السابع على التوالي، لكنه ارتفع بنسبة 8.2% على أساس شهري مقارنة بتوقعات أشارت إلى ارتفاع بنسبة 0.6%.

وأشارت بيانات منفصلة إلى تراجع معدلات البطالة إلى 3% خلال الشهر الماضي وهو أدنى مستوى لها منذ 21 عاماً.

وفي ختام التداولات، ارتفع مؤشر "نيكي" بنسبة 0.65% إلى 17446 نقطة، فيما ارتفع مؤشر "توبكس" بنسبة 0.75% إلى 1392 نقطة.

من ناحية أخرى استقرت مؤشرات الأسهم الأمريكية خلال تداولات الجمعة بعد جلسة متذبذبة، حيث وقعت تحت وطأة الضغوط بالتزامن مع انخفاض أسعار النفط بالإضافة إلى الإعلان عن تحقيقات بخصوص البريد الإلكتروني للمرشحة الديمقراطية للانتخابات الرئاسية "هيلاري كلينتون".

وانخفض مؤشر "داو جونز" الصناعي بمقدار 8.5 نقطة إلى 18161 نقطة بعد مكاسب بحوالي 50 نقطة وخسائر بخمسين نقطة بعد ذلك، كما تراجع مؤشر "نازداك" (- 26 نقطة) إلى 5190 نقطة، في حين انخفض مؤشر "S&P 500" الأوسع نطاقاً (- 6.6 نقطة) إلى 2126 نقطة.

وعلى الصعيد الأسبوعي، استقر "داو جونز" الصناعي قرب مستوى إغلاق الجمعة الماضي، بينما سجل "نازداك" خسائر بنسبة 1.3%، وسجل "S&P 500" خسائر أسبوعية بنسبة 0.7%.

وفي الأسواق الأوروبية، انخفض "ستوكس يوروب 600" بنسبة 0.3% أو بمقدار نقطة واحدة إلى 341 نقطة، وسجل المؤشر القياسي خسائر أسبوعية بنسبة 1%.

وارتفع مؤشر "فوتسي 100" البريطاني (+ 9.7 نقطة) إلى 6996 نقطة، كما ارتفع مؤشر "كك" الفرنسي (+ 15 نقطة) إلى 4548 نقطة، بينما تراجع مؤشر "داكس" الألماني (- 21 نقطة) إلى 10696 نقطة.

من ناحية أخرى، ارتفعت العقود الآجلة للذهب لتسليم ديسمبر عند التسوية بنسبة 0.6% أو بمقدار 7.30 دولار إلى 1276.80 دولار للأوقية، وهو أعلى إغلاق منذ الثالث من أكتوبر الجاري، وحقق المعدن النفيس مكاسب هذا الأسبوع بنسبة 0.7%.

وفي أسواق النفط، انخفض "نايمكس" الأمريكي بنسبة 2.1% أو بمقدار 1.02 دولار وأغلق عند 48.70 دولار للبرميل، مسجلاً خسائر أسبوعية بحوالي 4%، بينما تراجع "برنت" القياسي بنسبة 1.5% أو بمقدار 76 سنتاً وأغلق عند 49.71 دولار للبرميل، وسجل خسائر هذا الأسبوع بنسبة 4%.

وفيما يتعلق بالبيانات الاقتصادية، سجلت القراءة الأولى للناتج المحلي الإجمالي الأمريكي نمواً في الربع الثالث بنسبة 2.9%، مقارنة بتوقعات المحللين بنمو نسبته 2.6%، بينما انخفض مؤشر "مينشيجان/رويترز" ثقة المستهلك إلى 87.2 في أكتوبر، وهو الأدنى منذ عام 2014.

وتعرضت الأسهم الأمريكية لضغوط بفعل مخاوف المستثمرين في أعقاب إعلان وكالة التحقيقات الفيدرالية "إف بي آي" عن استئناف التحقيق بخصوص البريد الإلكتروني لـ "هيلاري كلينتون" ومدى وجود رسائل بها معلومات سرية من عدمه، وذلك قبيل انعقاد الانتخابات في الثامن من نوفمبر القادم.

تنبيه هام:

أعد هذا التقرير لأغراض التوزيع على أعضاء المركز المصري للدراسات الاقتصادية فقط ولا يجوز نشره أو توزيعه دون موافقة كتابية من إدارة المركز. ولا تعد أي من البيانات أو التحليلات أو المعلومات الواردة بهذا التقرير توصية؛ كما أن ما ورد بالتقرير ليس اعتماداً للجدوى التجارية للنشاط موضوع التقرير ولا لقدرته على تحقيق نتائج معينة. وقد تم إعداد هذه البيانات والتحليلات الاستشارية بناء على وجهة نظر المركز، وتعتمد على معلومات وبيانات تم الحصول عليها من مصادر نعتقد بصحتها وأمانتها، وفي اعتقادنا فإن المعلومات والنتائج الواردة تعتبر صحيحة وعادلة وقت إعدادها. ولا يُعد بهذه البيانات كأساس لاتخاذ أي قرار استثماري، والمركز غير مسئول عن أي تبعات قانونية أو استثمارية نتيجة استخدام المعلومات الواردة في هذا التقرير. ويُؤكد أن أي أخطاء تكون قد وردت عند إعداد هذه البيانات هي من قبيل المصادفة وغير مقصودة.

التأثير على مصر:

شهدت مؤشرات البورصة المصرية خلال تعاملات الأسبوع المنقضي ميلا صعوديا محدودا مع استقرار أدائها ناحية الاتساق مع الأوضاع الداخلية في الاقتصاد المصري خاصة تكنهات التعديل في سياسات أسعار الصرف للعملات الأجنبية خلال الفترة المقبلة كجزء من برنامج مصر للإصلاح الاقتصادي والتأثير الإيجابي لتحركات الحصول على دعم خارجي على الاقتصاد المصري.

تشير التقديرات إلى استمرار البورصة المصرية في التفاعل مع أي متغيرات إصلاحية إيجابية في البناء الاقتصادي المصري خاصة وأن معدلات التداول لازالت تشير إلى وجود سيولة غير موظفة رغبة في الاستثمار بالبورصة إذا تحسنت الأوضاع خلال الفترة القادمة. كما أن أسواق المال العالمية لازالت تشهد تذبذبات في ظل استمرار الضغوط على المؤشرات الاقتصادية وتساعد أزمات الديون في أغلب دول العالم، وخاصة الديون السيادية وانخفاض السيولة الملحوظ وارتفاع الميل إلى الأصول الآمنة خلال الفترة الأخيرة قياسا بمعدلات الاستثمار في أسواق الأسهم.

تنبيه هام:

أعد هذا التقرير لأغراض التوزيع على أعضاء المركز المصري للدراسات الاقتصادية فقط ولا يجوز نشره أو توزيعه دون موافقة كتابية من إدارة المركز. ولا تعد أي من البيانات أو التحليلات أو المعلومات الواردة بهذا التقرير توصية؛ كما أن ما ورد بالتقرير ليس اعتمادا للجدي التجارية للنشاط موضوع التقرير ولا لقدرته على تحقيق نتائج معينة. وقد تم إعداد هذه البيانات والتحليلات الاستثمارية بناء على وجهة نظر المركز، وتعتمد على معلومات وبيانات تم الحصول عليها من مصادر نعتقد بصحتها وأمانتها، وفي اعتقادنا فإن المعلومات والنتائج الواردة تعتبر صحيحة وعادلة وقت إعدادها، ولا يُعد بهذه البيانات كأساس لاتخاذ أي قرار استثماري، والمركز غير مسئول عن أي تبعات قانونية أو استثمارية نتيجة استخدام المعلومات الواردة في هذا التقرير. ونؤكد أن أي أخطاء تكون قد وردت عند إعداد هذه البيانات هي من قبيل المصادفة وغير مقصودة.